

Distr.: General  
15 September 2009  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في أوغندا

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وهو يشمل الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

لقد شُطبت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وقواتها المعاونة، وحدات الدفاع المحلي، من مرفقات التقرير الثامن للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/63/785-S/2009/158). وتم هذا الرفع من القوائم عقب توقيع خطة عمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تمسحاً مع قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) بين حكومة أوغندا وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ على الصعيد القطري. ويوجز هذا التقرير تنفيذ خطة العمل تلك وأنشطة المتابعة المتعلقة بالنتائج والتوصيات المتعلقة بأوغندا الصادرة عن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2008/13).

ويبرز التقرير أن التعاون مع حكومة أوغندا كان فعالاً للغاية وأنه أتاح للأمم المتحدة وشركائها التحقق بنجاح من عدم وجود أي أطفال في صفوف قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أو قواتها المعاونة، ومن عدم الإبلاغ عن أي حالة من حالات تجنيد الأطفال أو استغلالهم منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

ويبين التقرير أيضاً أن جيش الرب للمقاومة لا يزال نشطاً للغاية في المنطقة، على الرغم من أنه لم يتم الإبلاغ عن أي نشاط عسكري على الأراضي الأوغندية منذ توقيع اتفاق وقف أعمال القتال في آب/أغسطس ٢٠٠٦. ويجري الإبلاغ بانتظام عن حوادث عنيفة تتمثل في قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم وتجنيدهم وارتكاب العنف الجنسي



الخطر في حقهم، وذلك في البلدان المجاورة من قبيل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان. ويؤكد التقرير على البعد الإقليمي لأنشطة جيش الرب للمقاومة، وعلى أن الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة و فرق العمل المعنية بالرصد والإبلاغ على الصعيد القطري تركز بصورة متزايدة على التنسيق الإقليمي بغرض تبادل المعلومات وجمع البيانات وإعادة الأطفال المختطفين إلى بلدانهم الأصلية.

ويختتم التقرير بسلسلة من التوصيات التي يراودها التصدي للتحديات المتبقية في أوغندا وفي المنطقة بغرض تعزيز حماية الأطفال.

## أولا - مقدمة

١ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، تحققت نتائج هامة جدا في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في أوغندا.

٢ - وتمثل الإنجاز الأول في توقيع خطة عمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بين حكومة أوغندا وفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة في أوغندا. وأعقب ذلك زيارات للتحقق قامت بها فرقة العمل إلى مرافق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في شمال أوغندا، ثم تقديم تقرير التحقق الذي شكل أساس هذا التقرير إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح. ورفع اسم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وقواتها المعاونة، وحدات الدفاع المحلي، من القوائم الواردة في تقرير الأمين العام الثامن بشأن الأطفال والتزاع المسلح (A/63/785-S/2009/158).

## ثانيا - توقيع حكومة أوغندا وفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا خطة عمل بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة في أوغندا

### ألف - معلومات أساسية

٣ - في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وقعت حكومة أوغندا وفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا خطة عمل تتعلق بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة في أوغندا، وذلك تمشيا مع أحكام قراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) والاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح. وتُعد خطة العمل تنويجا لثلاث سنوات من الحوار والتعاون المستمرين بين حكومة أوغندا، ولا سيما وزارة الخارجية، وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وفرقة العمل. ويُلزم اعتماد خطة العمل المشتركة الحكومة بما يلي:

- (أ) منع وإنهاء ارتباط الأطفال دون سن الثامنة عشرة بالقوات المسلحة والقوات المعاونة، المعروفة أيضا باسم وحدات الدفاع المحلي؛
- (ب) تعيين جهات للتنسيق على أعلى مستوى من الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل؛

- (ج) تمكين فرقة العمل من الوصول إلى مرافق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المعاونة بانتظام وعلى أساس مخصوص، بغرض رصد الامتثال والتحقق منه؛
- (د) التحقيق بسرعة في الادعاءات بتجنيد الأطفال واستغلالهم وكفالة مقاضاة الجناة.

٤ - وتتضمن خطة العمل أنشطة محددة زمنياً فيما يتعلق بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة في أوغندا. وتشمل التدابير جملة أمور منها قيام فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا بزيارات تحقق إلى جميع مرافق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ووصولها بانتظام إلى جميع وحدات القوات المعنية. وإلى جانب زيارات التحقق إلى مرافق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، تشمل خطة العمل خمسة مجالات أخرى للأنشطة هي: (أ) كفالة التعاون مع المنظمات الدولية في التنفيذ الفعلي لخطة العمل؛ (ب) منع تجنيد الأطفال (دون سن الثامنة عشرة)؛ (ج) توعية جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وبناء قدراتهم؛ (د) إطلاق سراح المجندين الذين لم يبلغوا السن القانونية وإعادة إدماجهم؛ (هـ) وإنفاذ آليات المساءلة في حال أي ادعاء بتجنيد الأطفال أو استغلالهم في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أو قواتها المعاونة. وتقدم فرقة العمل حالياً دعماً متواصلاً للحكومة أوغندا في تنفيذ هذه الأنشطة.

## باء - التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أوغندا

### ١ - زيارات التحقق إلى مرافق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في شمال أوغندا

٥ - امتثالاً لعناصر خطة العمل المذكورة أعلاه، اتفقت حكومة أوغندا وفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا، في مطلع عام ٢٠٠٩، على سلسلة من الزيارات تقوم بها فرقة العمل إلى مرافق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في شمال أوغندا، للتأكد من أنها لا تضم في صفوفها ولا تجند أي شخص دون سن الـ ١٨ سنة. كما سعت فرقة العمل للتأكد من أن أفراد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وقواتها المعاونة ليسوا ضالعين في ارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الطفل، وبخاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي الذي شاع الإبلاغ عنه بوصفه انتهاكاً ترتكبه قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وتصدر الإشارة إلى أنه لم يُسجل، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، سوى ١٦ حالة من العنف الجنسي، وقد اتخذت السلطات الأوغندية الإجراءات الملائمة وفي الوقت المناسب بشأنها<sup>(١)</sup>. ومن الأهمية بمكان أنه لم تبلغ إلى علم فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا أي حالة تجنيد للأطفال

(١) من بين الحالات الـ ١٦ المسجلة، أُلقي القبض على ستة أشخاص يُدعى أنهم من مرتكبي عدد منها، وما زال شخص واحد يخضع للتحقيق، وتسعة أشخاص في حالة فرار.

أو استخدامهم من جانب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أو قواتها المعاونة، على النحو المبين في المدخلات المتعلقة بأوغندا والواردة في التقرير الثامن للأمين العام عن الأطفال والترايع المسلح. وخلال تلك الزيارات، أبدت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تعاوناً ممتازاً إزاء فريق التحقق. وتعتزم فرقة العمل القيام بجولة أخرى من زيارات التحقق في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

٦ - وأكد فريق التحقق أيضاً أن وحدات الدفاع المحلي في طريقها إلى الحل التدريجي كجزء من عملية التأهيل المهني لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وسيُدمج رسمياً أفراد وحدات الدفاع المحلي من المؤهلين للخدمة في القوات المسلحة الأوغندية ضمن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وفقاً لمعايير التجنيد المعمول بها. أما أفراد وحدات الدفاع المحلي الذين لا يستوفون معايير التجنيد، بما في ذلك معايير السن، فسيجري تسريحهم ومنحهم مجموعة من التعويضات، وإعادة دمجهم في الحياة المدنية.

## ٢ - رصد عملية تجنيد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في المقاطعات الشمالية بأوغندا

٧ - في إطار التعاون القائم بين فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا، وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، راقبت فرقة العمل عملية تجنيد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في المقاطعات الشمالية بأوغندا، التي تمت في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في مقاطعة كيتغوم، وفي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في مقاطعة بادير. وأخيراً، في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، اختتمت عملية التجنيد في مقاطعة ليرا. ولوحظ أن الشروط الصارمة بشأن سن التجنيد في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، على النحو المبين في القوانين واللوائح القائمة، قد روعيت بدقة، والتزم بها ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية امتثالاً للتعميم الداخلي لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٩، الذي يتضمن تعليمات عن معايير التجنيد فيما يخص عملية التجنيد العامة المذكورة أعلاه<sup>(٢)</sup>.

## ٣ - التوعية بانتهاكات حقوق الطفل وقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)

٨ - في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، أجرى أعضاء فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا حملة توعية بحقوق الطفل ودورة توجيه لأعضاء اللجنة التأديبية لوحدية قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في مقر الفرقة الخامسة في مقاطعة بادير. وجرى توعية أعضاء اللجنة بقرار

(٢) بين التعميم بوضوح معايير التجنيد فيما يتعلق بالمواطنة، واللياقة الصحية، والسن، ومستوى التعليم، وحياسة رخصة قيادة، وحسن السلوك. وفيما يخص السن، تنص التعليمات على "أن يكون جميع الطلبة الضباط والمجندين من الذكور والإناث البالغين، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ عاماً".

مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) ومضمون خطة عمل أوغندا بشأن منع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة الأوغندية. وأعربت أغلبية الأعضاء بوجه الإجمال عن اهتمام كبير بتكثيف مشاركتهم في تنفيذ خطة العمل، من خلال المشاركة النشطة في نشرها وبدء تنفيذها. كما اغتنم أعضاء فرقة العمل فرصة عقد المنتدى من أجل التوعية بانتهاكات حقوق الطفل، بإلقاء الضوء خاصة على أعمال العنف الجنسي التي ارتكبتها أساساً قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وقواتها المعاونة ضد الأطفال. وجرى التركيز بالأخص على ضرورة أن تقوم اللجنة بمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل على أفعالهم، فهي مكلفة، بموجب المادة ١٩٥ من قانون عام ٢٠٠٥ المتعلق بقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، بإنفاذ الانضباط في صفوف هذه القوات وقواتها المعاونة.

٩ - وأبدت حكومة أوغندا تعاونها بإزاء فرقة العمل في تنفيذ خطة العمل، ومن أشكال ذلك التعاون ضمان إمكانية الوصول بانتظام إلى جميع وحدات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ذات الصلة، وإمكانية الاطلاع على أي وثائق متوفرة بشأن التجنيد، وتيسير الحصول عليها، مما أتاح رصدًا مستقلاً لعملية تجنيد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وتوجيه الدعوات للمشاركة في أنشطة التوعية في إطار خطة العمل.

### ثالثاً - امثال قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ووحدات الدفاع المحلي

١٠ - بناء على استنتاجات زيارات التحقق التي أجرتها فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا إلى مرافق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في شمال أوغندا، أعدت تقريراً شاملاً يتضمن موجزاً لأنشطتها واستنتاجاتها قصد النظر في شطب اسمي قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وقواتها المعاونة من التقرير الثامن للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح. وعلى أثر مداولات بخصوص تقرير فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا، أقرت فرقة العمل المعنية بالأطفال والتزاع المسلح الموجودة في مقر الأمم المتحدة، برئاسة ممثلي الخاص المعني بالأطفال والتزاع المسلح، التوصيات الواردة في ذلك التقرير، فشطب اسم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وقواتها المعاونة، أي وحدات الدفاع المحلي، من المرفق الثاني للتقرير الثامن للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح.

١١ - لكن فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا ستواصل رصد امثال قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في إطار خطة العمل، وذلك لكفالة بذل جهود متواصلة لمنع تجنيد واستخدام الأطفال، واستمرار تنفيذ خطة العمل. غير أن جيش الرب للمقاومة، الذي نشأت قيادته في أوغندا وينتمي عدد كبير من قواته في أوغندا أيضاً، ما زال مدرجاً في المرفق الثاني للتقرير الثامن للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح.

## رابعاً - الأنشطة المضطلع بها فيما يتعلق بالاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح في أوغندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

١٢ - تضمن التقرير الإضافي للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في أوغندا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/2008/409، الفقرة ٩) طلباً إلى فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان<sup>(٣)</sup> كي تتعاون تعاوناً وثيقاً مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان على وضع استراتيجية لزيادة القدرة المشتركة الإقليمية على الرصد والإبلاغ بشأن تجنيد واستخدام الأطفال عبر الحدود من قبل جيش الرب للمقاومة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، طلب الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح، في أحدث استنتاجاته عن أوغندا، (S/AC.51/2008/13)، وضع استراتيجية إقليمية مشتركة.

١٣ - واستجابة لذلك الطلب، شرعت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا في إجراء مشاورات مع المنسق المقيم لفريق الأمم المتحدة القطري في أوغندا، ومقر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكاتبها الإقليمية، والبعثتين التابعتين لإدارة عمليات حفظ السلام في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح، بشأن الخطوات المناسبة اللازمة اتباعها لوضع استراتيجية على الصعيد دون الإقليمي لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة في المنطقة والإبلاغ عن تلك الانتهاكات. وبالنظر إلى هذه الانتهاكات، إلى جانب ما ذكرته التقارير من فظائع يُدعى أن هذه الجماعة المتمردة ارتكبتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن إخراج استراتيجية من هذا القبيل إلى حيز الوجود عمل حسن التوقيت بشكل خاص.

١٤ - ومن التوصيات القليلة التي لم تلق الاستجابة الكافية حتى الآن إخلاء جميع المباني المدرسية من جانب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. ذلك أن مدرسة باراليجي الواقعة في مقاطعة ليرا لا يزال يحتلها لواء الحرس الرئاسي منذ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٣) تتولى بعثات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان رئاسة فرق العمل الخاصة بها.

## خامسا - الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها جيش الرب للمقاومة ضد الأطفال في المنطقة

١٥ - رغم أن انتهاكات جيش الرب للمقاومة بحق الأطفال كان يُبلغ عنها في إطار التقارير المعدة عن الحالة في أوغندا فقط، فإن الوضع الجغرافي - الاستراتيجي لتلك الجماعة التي وسعت نطاق أنشطتها المسلحة لتشمل المنطقة على نطاق أوسع، بات يستلزم الآن أن يبلغ بانتهاكات جيش الرب للمقاومة في إطار تقارير الحالة القطرية التي تُقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح عن الحالة المثيرة للقلق في ثلاث بلدان أخرى هي السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٦ - لم يُعلم أنه كان لجيش الرب للمقاومة نشاط ما في الأراضي الأوغندية منذ وقف أعمال القتال في آب/أغسطس ٢٠٠٦. ولهذا السبب، لم تسجل فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا أي حالة يمكن أن تُعزى إلى جيش الرب للمقاومة. ومع ذلك، خلال السنوات الأربع الماضية، أخذ جيش الرب للمقاومة، الذي يضم عددا كبيرا ولكن غير معروف من الأطفال الأوغنديين المرتبطين بقواته، ينتقل بوتيرة متزايدة إلى البلدان المجاورة لإقامة قواعد إضافية، وتعرض الأطفال ومجتمعهم المحلية في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى لهجمات أودت بحياة المئات وأدت إلى اختفاء مئات الأطفال. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وثّق الشركاء في مجال حماية الأطفال في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ اختطاف ٢٣٣ طفلا من قبل جيش الرب للمقاومة، اختطف ١٢٨ منهم خلال هجمات عنيفة وقعت في نهاية عام ٢٠٠٨. وقد تسببت هجمات جيش الرب للمقاومة واستمرار العمليات العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشريد ٢٢٦ ٠٠٠ شخص منذ بداية عام ٢٠٠٩.

١٧ - وتشمل الاعتداءات الوحشية التي يرتكبتها جيش الرب للمقاومة أعمال القتل والتشويه والاختطاف والاعتداءات الجنسية والنهب وتخريب الممتلكات. فمنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ضرب العنف المتصاعد مقاطعة أويلي العليا في البداية، بما في ذلك بلدة دونغو، ثم انتشر في مقاطعة أويلي السفلى اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على إثر نشر وحدات توارها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أويلي العليا. أما في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تفيد التقارير بوقوع هجمات بصورة منتظمة، فإن الحالة لا تقل إثارة للقلق.

١٨ - وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اجتمعت في كمبالا الجهات المعنية بعملية السلام - بمن في ذلك ممثلون عن حكومتي أوغندا وجنوب السودان، وجيش الرب

للمقاومة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والبلدان المانحة، والمجتمع المدني - ودعت زعيم جيش الرب للمقاومة جوزيف كوني إلى التوقيع على اتفاق السلام الشامل الذي يهدف إلى إنهاء ٢٣ عاما من النزاع بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة، غير أن تلك الجهود فشلت فظل الاتفاق بدون توقيع. وفي الأثناء، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أمسى جيش الرب للمقاومة بشكل متزايد طرفا فاعلا على الصعيد الإقليمي ينشط في المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد شنت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجيش الشعبي لتحرير السودان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ عملية عسكرية مشتركة على متمردي جيش الرب للمقاومة في منتزه غارامبا الوطني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوردت التقارير أن تلك الهجمات أدت إلى تشتت عناصر جيش الرب للمقاومة وتحركهم صوب الحدود السودانية وإلى الجنوب من مقاطعة أويلي العليا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوردت التقارير أن عناصر جيش الرب للمقاومة، انتظمت في مجموعات صغيرة وتشن هجمات على عدة مواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، فتقتل المدنيين وتحرق المنازل وتختطف الأطفال والكبار. ويقدر في المجموع أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من ١٠٠٠ مدني واختطف عدة مئات منذ أن صعد أعماله العنيفة في عام ٢٠٠٨.

١٩ - ويعيق الوضع الأمني وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق كثيرة في مقاطعات أويلي العليا وأويلي السفلى وأنغو. وبدأت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تنسحب من العملية العسكرية المشتركة في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٩، وسلمت مواقعها للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية رسميا يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢٠ - وفي تطور مثير للقلق، قام العديد من المجتمعات المحلية المستوطنة على جانبي الحدود الكونغولية السودانية بتشكيل مجموعات دفاع تتألف من مدنيين، وجاء ذلك نتيجة مباشرة لاستفحال انعدام الأمن الناجم عن وجود جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتتكون تلك المجموعات في معظمها من الشباب والصيادين التقليديين. فإذا لم يُعالج أمر هذه المجموعات بالسرعة اللازمة، فقد تشكل خطرا كبيرا من حيث تجنيد الأطفال، وينبغي مراقبتها عن كثب.

## سادسا - المبادرات الإقليمية لتعزيز رصد أنشطة جيش الرب للمقاومة والإبلاغ عنها

### ألف - آلية الإبلاغ والرصد الإقليمية

٢١ - لا تزال حتى الآن آليات تبادل المعلومات بين البلدان تنحصر في كل واحدة من فرق العمل المعنية بالإبلاغ على الصعيد القطري. ويجري تبادل المعلومات بين الأجهزة عبر الحدود لتنسيق إعادة الأطفال إلى أوطانهم. وأخيرا، وكما سبق الإشارة أعلاه، يتعين الآن أن تقوم كل فرقة عمل قطرية بندرج جيش الرب للمقاومة ضمن ولايتها (أي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان) بإدارة عمليات الرصد وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن بشأن جيش الرب للمقاومة.

٢٢ - ومن المقرر عقد اجتماع إقليمي في نيروبي، كينيا، في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ لمعالجة التحديات التي تعترض تقديم تقارير أكثر تماسكا وتحليلا عن جيش الرب للمقاومة، والمهدف العام للاجتماع هو وضع استراتيجية منسقة تأخذ بزمامها جميع الجهات الفاعلة المعنية في المنطقة لكفالة الإبلاغ بالشكل المناسب عن انتهاكات حقوق الطفل، بما في ذلك إجراء المزيد من التحليل المتعمق وإصدار المزيد من التوصيات التي تعني المنطقة برمتها بشأن كيفية التصدي لتلك الانتهاكات، وهيئة منتدى مشترك للدعوة، وزيادة فعالية التواصل فيما بين العمليات القطرية. وسيُخصص جزء كبير من هذا الاجتماع لإنجاز استراتيجية متفق عليها لتنفيذ آلية إقليمية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة، وفقا لما أوصى به الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/2008/409، الفقرة ٩ و S/AC.51/2008/13، الفقرة ١٢ (أ)).

### باء - الرصد البرنامجي والإبلاغ واستراتيجيات الاستجابة

٢٣ - نظمت اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة (أوغندا) وفرع منظمة إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) الموجود مقره في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقسم حماية الطفل في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اجتماعا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ لتقييم وتخطيط الجهود الرامية إلى تسريح الأطفال والنساء من جيش الرب للمقاومة وتمكينهم من العودة عبر الحدود. وتتضمن الخطة التي أسفر عليها ذلك الاجتماع تفاصيل لعملية استقبال أولئك الأطفال والنساء، ونزع سلاحهم، وتسريحهم، وإعادةهم إلى الوطن/إعادة توطينهم وإعادة إدماجهم. وقد وضع هذه الخطة كل من فرع منظمة إنقاذ الطفولة في أوغندا واليونيسيف، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

والجهات الفاعلة المعنية في مجال حماية الأطفال، ولجنة العفو الأوغندية. وجرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تحديث الخطة التشغيلية لتوزيع الأدوار والمسؤوليات على أساس القدرات الحالية لجميع الجهات الفاعلة المعنية، وذلك بمشاركة اليونيسيف (جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان)، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظمة التعاون الدولي، ومنظمة إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)، والشريكين الاستراتيجيين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ونوقشت الخطة أيضا مع القوات المسلحة لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة) وأوغندا (قوات الدفاع الشعبية) والسلطات المحلية، بما في ذلك الوحدات الحكومية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لضمان التنسيق وتبادل المعلومات.

## سابعاً - التوصيات

٢٤ - أرحب بالتعاون الذي أبدته حكومة أوغندا في توقيع وتنفيذ خطة العمل وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) والاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح، مما أدى إلى الامتثال للصكوك القانونية الوطنية والدولية التي تنطبق على حكومة أوغندا، وأشجع الحكومة على مواصلة التعاون مع فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا ومع أفرقة العمل ذات الصلة على صعيد المنطقة.

٢٥ - وأشجع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح على النظر في إمكانية زيارة أوغندا والمنطقة لتقييم أثر عمله في أوغندا واستعراض أثر الأنشطة العنيفة التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة على الأطفال على الصعيد الإقليمي.

٢٦ - وأحث بقوة جيش الرب للمقاومة على العمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة من أجل الإفراج الفوري على جميع الأطفال المرتبطين بقواته. وأدعو في هذا الصدد ممثلي الخاص المعني بالأطفال والتزاع المسلح إلى القيام، بالتنسيق مع الجهات المعنية من حكومات وجهات فاعلة موجودة على أرض الميدان، بإنشاء مجموعة للدعوة والاتصال تعمل على تحقيق هذا الإفراج على وجه الاستعجال.

٢٧ - وأشجع كذلك فرق العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان على أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثتي الأمم المتحدة في

جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل الانتهاء من وضع استراتيجيتها الإقليمية للرصد والإبلاغ والشروع في الإبلاغ بطريقة أكثر تنسيقاً عن انتهاكات جيش الرب للمقاومة في جميع أنحاء المنطقة باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

٢٨ - وأحث بقوة حكومة أوغندا على إعطاء الأولوية لحماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية التي تشنها على عناصر جيش الرب للمقاومة، سواء ما كان منها في الأراضي الأوغندية أو ما كان في إطار عمليات مشتركة في البلدان المجاورة.